

إشكاليات الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي

ماجد كيالي الحياة - 07/04/07

تشيع عمليات الانتخاب والاستفتاء التي تجري بين الفينة والأخرى في العالم العربي، من مشرقه الى مغربه، وكأن هذا العالم أضحي بعافية وأنه بات يلج حلبة الديمقراطية من بابها الواسع، أي باب المشاركة الشعبية المباشرة، وعبر صناديق الاقتراع!

لكن واقع الأمر يفيد بأن عمليات الاستفتاء والانتخاب هذه، على تنوعها وتعددتها، تحجب حقيقة تشوّه الحياة السياسية في العالم العربي، بمعنى النكوص من حال الدولة/ المؤسسة الى حال السلطة، كما تعكس حقيقة سيطرة السلطة على المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث باتت هذه العمليات مجرد عمليات فولكلورية أو تزيينية، تضيء نوعاً من الشرعية على السلطات القائمة، بعد أن باتت المجتمعات في حالة اغتراب عن الدولة، بالغياب والتغيب.

عموماً فإن الديمقراطية لم تكن يوماً، وفي مختلف التجارب الاجتماعية التاريخية، مقتصرة على ممارسة الشعب لحقه في الانتخاب والاستفتاء، على أهميتها، بالنسبة الى مسائل تداول السلطة وتكريس العلاقات الديمقراطية. فثمة سياق تاريخي (سياسي واجتماعي) لهذه العملية، تبدأ من احترام الحريات الفردية وحقوق الانسان أو المواطن (أي من مفهوم المواطنة)، مروراً بضمان الحق في التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية، ما يعني الحق في إنشاء الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وصولاً الى ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وسيادة القانون، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحديد جهاز الدولة/ المؤسسة، وأخيراً احترام مبدأ تداول السلطة، عبر صناديق الانتخاب والاقتراع.

في هذا الاطار فإن اجراء الانتخابات أو الاستفتاءات، لا يختزل لوحده عملية الديمقراطية، ولا يحل محلها، ولا يعتبر مؤشراً الى سلامة المشاركة السياسية، وانما ينبغي أن يأتي كنتيجة لعملية سياسية/ اجتماعية تاريخية. وبديهي اننا هنا لا نتحدث عن الديمقراطية كعملية طوباوية ومكتملة أو ناجزة، بسبب أن هذه العملية ستظل مشوبة ببعض النواقص والعثرات، وبشكل متباين، بحسب كل تجربة، وبالنظر الى مستوى التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد.

ومن تفحص الوضع يمكن ملاحظة عديد من الاشكاليات التي تعاني منها عملية إرساء الديمقراطية في العالم العربي. الاشكالية الأولى، تتعلق بطبيعة تشكل الدولة في البلدان العربية، حيث أنها نشأت، على الأغلب، اما على كاهل المؤسسة العسكرية/ الأمنية (الجيش)، واما على خلفيات قبلية/ عشائرية. هكذا فإن هذه الأوضاع قادت الى تآكل الدولة (دولة المؤسسات والقانون) لصالح السلطة، وتهميش المجتمع، وبالتالي التحكم بمصادر الثروة والقوة والتشريع. على ذلك فإن وضعاً على هذه الشاكلة سيظل يعيق أي مسار حقيقي وواعد باتجاه ديمقراطية حقيقية وفاعلة، ولو بشكل نسبي. والحل في هذا الاطار لا يكمن فقط في إرساء تكريس الشرعية عبر الانتخابات والاستفتاءات، وانما هو يكمن بداية في إعادة

الاعتبار للدولة (المؤسسات)، وفي إعلاء شأن القانون، وفصل السلطات، واحترام الحريات. فهذه هي المداخل الحقيقية اللازمة لإرساء التحول الديمقراطي في العالم العربي، وبعد ذلك تأتي قضية الانتخابات والاستفتاءات.

الإشكالية الثانية، تتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي، وهو عموماً مستوى متدنٍ وضابط، ويحول دون قدرة الغالبية على الوصول الى وعي سياسي واجتماعي لائق، ويحد من قدرتها على الوصول الى مصادر المعلومات، ويضعف من إمكانية معرفتها لحقوقها ومصالحها، وبالتالي ممارستها حرياتها، بعيداً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. صحيح أن ثمة دولاً ذات مستوى اقتصادي واجتماعي متدنٍ تمارس عملية الديمقراطية وعملية تداول السلطة، إلا أن هذا الأمر يبقى في غاية الأهمية بالنسبة الى ضمان مشاركة سياسية حقيقية، وإرساء ديمقراطية فاعلة. ولا شك هنا بأن الإنسان الأكثر تعليماً، والذي يحظى بحد مناسب من العيش بحرية وكرامة، هو أكثر قدرة على معرفة مصالحه والذود عن حرياته وعن حقوقه، في حين أن الإنسان العربي، على الأغلب، يعيش في غربة عن مجتمعه وعن دولته، وهو بالكاد يدرك حقوقه ومعنى مواظبته، فيما هو غارق في هموم تحصيل لقمة العيش، وتأمين مستلزمات الأكل والملبس والسكن، فضلاً عن تكاليف التعليم والطبابة وغيرها.

الإشكالية الثالثة، وتتعلق بطبيعة البنية الاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، وهي بنية قبلية، عشائرية وعائلية وطاقفية ومذهبية واثنية، وهي تنتمي لمرجعيات دينية ومذهبية. وبديهي ان هذه الخلفيات تعيق عملية الاندماج المجتمعي في البلدان العربية، وتحد من الانتقال الى مسار الحداثة (مسار المواطنة والدولة والعقل)، وتساهم في إبقاء المجتمعات في حال من التفكك والاستنفار. اللافت ان السلطات السائدة تبدو مرتاحة لهذا الوضع القلق، وأنها استمرت العيش على هذه التناقضات، ونصبت نفسها حكماً لكل هذه الأحوال، وجعلت من وجودها الحل الأفضل لضمان الأمن والاستقرار، بدلاً من وضع أسس الاندماج المجتمعي عبر المواطنة والدولة!

الإشكالية الرابعة، وهي تتعلق بالاحتلالات والتدخلات والضغوط الخارجية، فلا شك أن قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، والاحتلال الأميركي للعراق، والسياسة الأميركية الرعناء في المنطقة، أسهمت في إعاقة الديمقراطية وأثارت الشبهات بشأنها، على اعتبار أنها عززت، ولو بشكل غير مباشر، نزعة السلطة في البلدان العربية، وكونها أعطت الصراع العربي - الاسرائيلي، الأولوية على قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كاتب فلسطيني